مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9650

الإثنين، 10 حزيران/يونيه 2024، الساعة 15/25

نيويورك

الرئيس	السيد هوانغ	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتِحت الجلسة الساعة 15/25.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2024/448، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): لم تكن الأشهر الثمانية الماضية أقل من ماحقة للإسرائيليين الذين فقدوا أحباءهم في 7 تشرين الأول/أكتوبر عندما بدأت حماس النزاع بارتكاب أعمال عنف لا يمكن تصورها؛ وللإسرائيليين والأشخاص من أكثر من 16 دولة أخرى، الذين لا يزال أبناؤهم وبناتهم وإخوانهم وأخواتهم محتجزين كرهائن لدى حماس؛ وللإسرائيليين الذين يواجهون قصفا صاروخيا مستمرا من حماس، وهي صواريخ يطلقها إرهابيون يختبئون في مناطق مدنية داخل غزة.

وكانت الأشهر الثمانية الماضية ماحقة أيضا للمدنيين الفلسطينيين في غزة. وقد اضطر ما يقرب من 2 مليون فلسطيني إلى الفرار من مكان إلى آخر بحثا عن الأمان، وبالنسبة للكثيرين كان ذلك الأمان بعيد المنال. قلبي يتألم على الأطفال الصغار الذين سيصابون إلى الأبد بالصدمة لرؤية أفراد أسرهم يقتلون، وعلى جميع الفلسطينيين الذين فقدوا أحباءهم في القتال وعلى العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، وعلى الأشخاص الذين يعرضون حياتهم للخطر لإيصال المساعدات إلى من هم في أمس الحاجة إليها، الذين وقعوا في مرمى النيران على مستوى غير مسبوق.

ونظل ندعو إسرائيل إلى بذل كل ما في وسعها لحماية المدنيين. لكن يجب ألا ننسى أن قيادات حماس هي التي تعرض المدنيين للخطر بالاختباء في أنفاق تحت سطح الأرض وفي مرافق قريبة من المدنيين ولا تفعل شيئا لإيواء هؤلاء المدنيين. قلما صادفتُ أمراً بهذا القدر من الفظاعة والخسة.

يعيش المدنيون الفلسطينيون محض جحيم من دون أي ذنب اقترفوه. وما انفكت الحالة الإنسانية في غزة تزداد سوءا على سوء. تعيش الأسر في ظروف مؤقتة مترقبة بقلق ما ستؤول إليه الأمور في اليوم التالي. ويعيش الملايين حالة من الترقب والحيرة بشأن ما سيتبقى عندما يسمح لهم بالعودة إلى ديارهم. يؤرقني حال الآباء والأمهات الذين يكافحون في سبيل توفير الطعام لأسرهم، والطفل الذي أجبر على ترك دروسه، والمسن الذي لم يعد بإمكانه الحصول على الأدوية الأساسية. بعد ثمانية أشهر من الخراب الدمار والألم والصدمة، ما نحتاج إليه الآن أكثر من أي وقت مضى هو وقف القتال بطريقة مستدامة.

تريد الولايات المتحدة وكل بلد داخل قاعة المجلس أن ترى وقفا فوريا لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن. لطالما تكررت على مسامعنا هذه الدعوات منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. ها قد حانت الفرصة الآن. يجب أن نغتنمها، وأن نوحد كلمتنا.

طوال أشهر عملت الولايات المتحدة على مدار الساعة، إلى جانب مصر وقطر، للتوسط في اتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس لأننا ندرك أن هذا هو أفضل سبيل – وفي الواقع، السبيل الوحيد – لوضع حد مستدام لهذه الحرب. ومنذ وقف إطلاق النار لفترة وجيزة وإطلاق سراح رهائن في تشرين الثاني/نوفمبر، ظل التوصل إلى اتفاق أمراً عصيا نظرا لرفض حماس قبول أي اتفاق.

غير أنه في الوقت الراهن، ثمة فرصة جديدة سانحة، لأن إسرائيل، كما أعلن الرئيس بايدن مؤخرا، وافقت على اتفاق شامل. هذا هو الاتفاق المطروح الآن على الطاولة، ويكاد يكون مطابقا لمقترحات

حماس نفسها. هذا الاتفاق سيعيد الرهائن إلى الوطن؛ ويضمن أمن إسرائيل؛ ويتيح زيادة الإغاثة الإنسانية والخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والكهرباء والمرافق الطبية وإزالة الأنقاض للمدنيين الفلسطينيين في غزة؛ ويمهد الطريق أمام تسوية سياسية توفر مستقبلا أفضل للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

وقد حظي هذا الاتفاق بتأييد بلدان من جميع أنحاء المنطقة، ومنها الجزائر ومصر وقطر والسعودية والأردن والإمارات العربية المتحدة، إلى جانب مجموعة الدول السبع والبلدان الـ 16 التي تحتجز حماس مواطنيها رهائن. والآن ننتظر جميعا أن تقبل حماس باتفاق وقف إطلاق النار الذي تدعي أنها تنشده، لكننا لا نملك ترف الانتظار إلى أجل غير مسمى. مع تعاقب الأيام، تستمر معاناة لا داع لها.

ولذلك، لنا جميعا، بوصفنا أعضاء في المجلس، دور بالغ الأهمية نضطلع به. يمكننا أن نساعد في إحلال السلام باعتماد مشروع القرار المعروض علينا (S/2024/448)، الذي يدعو حماس إلى أن تقبل اتفاق وقف إطلاق النار ويحث الطرفين على تنفيذ بنوده تنفيذا كاملا دون تأخير ودون شروط.

ويوضح مشروع القرار هذا، الذي قدمته الولايات المتحدة بعد التشاور مع جميع أعضاء المجلس، أن العالم يريد وقفا فوريا لإطلاق النار، وإطلاق سراح الرهائن. ويبين مشروع القرار أيضا إطار الاتفاق. وأود أن أتوقف لحظة لأبين ذلك.

المرحلة الأولى من هذا الاتفاق تستمر لمدة ستة أسابيع وتشمل وقفا فوريا وتاما وكاملا لإطلاق النار، مع إطلاق سراح الرهائن، بمن فيهم النساء والمسنون والجرحى؛ وإعادة رفات بعض الرهائن الذين قُتلوا؛ وتبادُل الأسرى الفلسطينيين؛ وانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق المأهولة بالسكان في غزة؛ وعودة المدنيين الفلسطينيين إلى ديارهم وأحيائهم في جميع مناطق غزة، بما في ذلك في الشمال؛ والتوزيع الآمن والفعال للمساعدات الإنسانية في غزة، بما في ذلك وحدات الإسكان المقدمة من المجتمع الدولي؛

والأهم من ذلك، أن الاقتراح ينص على أن المفاوضات إذا استغرقت أكثر من ستة أسابيع للمرحلة الأولى، فإن وقف إطلاق النار سيظل مستمراً طالما استمرت المفاوضات. وستعمل الولايات المتحدة ومصر وقطر على ضمان استمرار المفاوضات، بحسن نية، إلى أن يتم التوصل إلى جميع الاتفاقات وتبدأ المرحلة الثانية.

في المرحلة الثانية، وبناء على اتفاق من الطرفين، سيكون هناك وقف دائم للأعمال العدائية، في مقابل إطلاق سراح جميع الرهائن الآخرين الذين يظلون في غزة، وانسحاب كامل للقوات الإسرائيلية من غزة.

وستشهد المرحلة الثالثة الشروع في خطة كبرى متعددة السنوات لإعادة إعمار غزة، وإعادة ما يبقى في غزة من رفات الإسرائيليين وغيرهم إلى أسرهم.

هذا هو الاتفاق المطروح على الطاولة. قبلت إسرائيل الاتفاق لأنه يضمن أمن إسرائيل. وكما أوضح الرئيس بايدن، فإن حماس لم تعد قادرة على تنفيذ عمل آخر مماثل لما قامت به في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والتزام الولايات المتحدة بدفاع إسرائيل عن نفسها التزام راسخ لا يتزعزع.

وأشير أيضا إلى أن مشروع القرار يرفض أي تغييرات ديموغرافية أو إقليمية في قطاع غزة، بما في ذلك أي إجراءات تقلص من مساحة أراضي غزة، ويكرر تأكيد التزام المجلس الثابت برؤية حل تفاوضي قائم على وجود دولتين، يعيش بموجبه الإسرائيليون والفلسطينيون جنباً إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها بما يتفق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونتفق جميعا على أن التوصل إلى نتيجة عبر التفاوض على هذا النحو هو السبيل الوحيد للمضي قدما.

ويشدد مشروع القرار المعروض علينا أيضا على أهمية توحيد الضفة الغربية مع قطاع غزة تحت قيادة سلطة فلسطينية بعد إصلاحها وتنشيطها. وإضافة إلى ذلك، يشير النص إلى القرارات التي اتخذها المجلس منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) – والتي طالبت كلها طرفي النزاع بحماية المدنيين. نحن بحاجة إلى أن تقبل

حماس اتفاق وقف إطلاق النار. ثم نحتاج إلى تنفيذ إسرائيل وحماس للاتفاق، بدون تأخير أو شروط.

لا أود الاستيقاظ باستمرار على نشرات إخبارية عن احتدام القتال وخسارة المزيد من الأرواح. لا أريد لعائلات الرهائن، الذين أعرف الكثير منهم شخصيا، أن تقاسي ولو يوما آخر بدون أحبائهم. لا أرغب في أن تكابد أسرة فلسطينية أخرى، بمن فيهم أقارب أشخاص التقيت بهم، من وطأة الفقدان والمعاناة بعد الآن.

أريد أن أرى وقفا دائما لإطلاق النار، حيث تكون إسرائيل آمنة – في مأمن من خطر شن المزيد من الهجمات الإرهابية والنيران الصاروخية – وحيث يمكن للفلسطينيين الشروع في إعادة بناء حياتهم في سلامة وأمن. أود أن أرى لم شمل الأسر. أريد أن أرى الأطفال الفلسطينيين آمنين وقد توفر لهم الغذاء وعادوا لمقاعد الدراسة. أود أن أرى عودة السكان إلى ديارهم. نريد جميعا أن نرى هذا المستقبل الأفضل – نحن الحاضرون هنا في القاعة، والناس في شتى أنحاء العالم، والأهم، أولئك الذين يرزحون تحت وطأة هذا النزاع الرهيب.

لذلك، علينا أن نغتنم الفرصة المتاحة أمامنا؛ يجب أن نوحد كلمتنا دعما للسلام. وأحث جميع أعضاء المجلس على التصويت ب ”نعم“ على هذا القرار، والتصويت ب ”نعم“ من أجل إحلال السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إكوادور، الجزائر، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، الصين، غيانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

لا يوجد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 14 صوتا مؤيدا دون معارضة، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار 2735 (2024).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): بعث مجلس الأمن اليوم برسالة واضحة إلى حماس مفادها أن يقبلوا اتفاق وقف إطلاق النار المطروح على الطاولة. فقد وافقت إسرائيل بالفعل على هذه الصفقة ويمكن أن يتوقف القتال اليوم إذا فعلت حماس الشيء نفسه. وأكرر أن القتال يمكن أن يتوقف اليوم. وقد أيد المجلس وبلدان المنطقة والعالم هذا الاتفاق. ويمكن لحماس الآن أن ترى أن المجتمع الدولي متحد، إنه متحد وراء صفقة ستنقذ الأرواح وتساعد المدنيين الفلسطينيين في غزة على الشروع في إعادة البناء والتعافي، ومتحد وراء صفقة ستلم شمل الرهائن مع عائلاتهم بعد ثمانية أشهر في الأسر، ومتحد وراء صفقة ستؤدي إلى تهيئة بيئة أكثر أمنا في إسرائيل وستمكّن من إحراز المزيد من التقدم، بما في ذلك التهدئة على طول الحدود الشمالية لإسرائيل مع لبنان. ولا يمكننا أن ننسى الإسرائيليين الذين نزحوا من ديارهم في شمال إسرائيل بعدما تعرضوا للتهديد من حزب الله. يجب أن تتوقف تلك الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية المدعومة من إيران. لا بد من أن تتوقف.

وسيمهد اتفاق وقف إطلاق النار الطريق أمام وقف دائم للأعمال العدائية ومستقبل أفضل للجميع. وكما اعترف الرئيس بايدن قبل بضعة أيام، فقد عاش الشعب الفلسطيني جحيما حقيقيا في هذه الحرب التي بدأتها حماس. وهناك فرصة لرسم مسار مختلف. ويجب أن تغتنمها حماس. وقد أكدت مصر وقطر للولايات المتحدة أنهما تواصلان العمل لضمان مشاركة حماس مشاركة بناءة وستساعد الولايات المتحدة على ضمان وفاء إسرائيل بالتزاماتها أيضا على افتراض قبول حماس للاتفاق.

وخلال الأشهر الثمانية الماضية، لطالما واجه المجلس انقسامات في كثير من الأحيان وانتبه العالم لذلك بإحباط مفهوم. ولكن هناك جانبا آخر لهذه القصة لأننا اتخذنا اليوم القرار الرابع بشأن هذا النزاع. وللمرة الرابعة، تكلمنا وأوضحنا أن السبيل الوحيد لإنهاء دورة العنف هذه وبناء سلام دائم سيكون من خلال تسوية سياسية تضمن ألا تعيش إسرائيل بعد الآن تحت تهديد جماعة إرهابية وأن تكون أكثر اندماجا في المنطقة. وأريد أن أوضح أن إسرائيل ستملك دائما الحق في الدفاع عن نفسها ضد المخاطر التي تهدد أمنها وتقديم المسؤولين عن 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى العدالة.

واليوم، أكدنا من جديد أيضا التزامنا برؤية الدولتين، حيث يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون جنبا إلى جنب في سلام، داخل حدود آمنة ومعترف بها، بما يتفق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتقود بموجبها السلطة الفلسطينية بعد تنشيطها وإصلاحها الضفة الغربية وغزة الموحدتين. هذا هو المستقبل الذي يجب أن نساعد على تحقيقه. وهذا كله يبدأ باتفاق وقف إطلاق النار الذي أيده المجلس اليوم والذي دعا المجلس حماس بشكل لا لبس فيه إلى قبوله. لقد صوتنا اليوم من أجل السلام.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): نعرب عن تعاطفنا مع أكثر من 37 000 فلسطيني قتلتهم قوات الاحتلال الإسرائيلية خلال الأشهر الثمانية الماضية. كما أن أكثر من 20 000 منهم من النساء والأطفال. هؤلاء الشهداء، بالنسبة لنا، أحياء عند ربهم. إنهم يرقبوننا من السماء.

نحن، الجزائريين، نشعر كثيرا بمعاناة الفلسطينيين ونتفهم تماما مطالبهم المشروعة والعادلة وندعمها نظرا لتاريخنا في النضال ضد الاحتلال الاستعماري. وبما أن الفلسطينيين شعب حر وكريم فلن يقبلوا أبدا العيش تحت الاحتلال. ولن يتخلوا أبدا عن كفاحهم من أجل التحرير.

ومنذ بداية ولايتنا في المجلس، كان هدفنا ولا يزال واضحا وثابتا، وهو وقف المذابح التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية في غزة. وخلال هذه الأوقات المظلمة من تاريخ البشرية، كان المبدأ الوحيد الذي يوجه الجزائر هو الحفاظ على حياة الفلسطينيين. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي بينما تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية إبادة الفلسطينيين. ولا يمكننا أيضا أن نبقى صامتين في وجه ذلك العقاب الجماعي. فحياة الفلسطينيين مهمة لنا.

صوتنا مؤيدين القرار الذي قدمته الولايات المتحدة (القرار 2735 (2024)) لأننا نعتقد أنه قد يمثل خطوة نحو وقف فوري ودائم لإطلاق النار. وأود أن أعرب عن امتناننا لوفد الولايات المتحدة، ولا سيما السفيرة ليندا توماس – غرينفيلد، على جهوده الدؤوبة وعلى معالجة بعض شواغلنا في النص النهائي.

شاركت الجزائر خلال عملية المفاوضات بحسن نية وعملت عن كثب مع الفلسطينيين والوسطاء للتوصل إلى حل يكفل وقفا فوريا لإطلاق النار ونأمل أن يكون له أثر ملموس على أرض الواقع. وهذا النص، شأنه شأن أي ناتج آخر من نواتج مجلس الأمن، ليس مثاليا، ولكنه يوفر بصيصا من الأمل للفلسطينيين لأن البديل هو استمرار قتل الشعب الفلسطيني ومعاناته. وقد صوتنا مؤيدين للقرار الرامي إلى إعطاء الدبلوماسية فرصة للتوصل إلى اتفاق ينهي العدوان على الشعب الفلسطيني المستمر منذ فترة طويلة جدا. لقد حان الوقت لوقف القتل.

ويضمن القرار ما يلي:

أولا، سيستمر وقف إطلاق النار الفوري ما دامت المفاوضات مستمرة. وسيعمل الوسطاء – الولايات المتحدة ومصر وقطر – بلا كلل للتوصل إلى اتفاق بشأن المرحلة الثانية من الاتفاق المقترح. وكان ذلك أحد شواغلنا الرئيسية.

ثانيا، يضمن القرار عودة سكان غزة إلى ديارهم وأحيائهم، بما في ذلك شمال غزة، في غضون ستة أسابيع. وهو يتصدى لمحاولات السلطة القائمة بالاحتلال إفراغ شمال غزة من سكانه.

ثالثا، يبعث القرار برسالة واضحة مفادها أنه لن يُسمح بإجراء أي تغييرات في التركيبة السكانية لغزة أو أراضيها. ولذلك، لن تقام مناطق

عازلة في غزة، ويجب على قوات الاحتلال الإسرائيلي الانسحاب من قطاع غزة بأكمله.

رابعاً، نظراً لمستوى الدمار غير المسبوق في غزة ولأن إزالة آثاره ستستغرق عقوداً من الزمن، فإن المجتمع الدولي يؤكد من جديد من خلال هذا القرار التزامه تجاه الشعب الفلسطيني وإعادة إعمار قطاع غزة. وسيقوم بلدي، الجزائر، انطلاقاً من تضامنه مع الشعب الفلسطيني، بأداء دوره وسيسهم في الجهود الدولية لإعادة الإعمار.

خامسا، يؤكد القرار من جديد التزام المجتمع الدولي بإقامة دولة فلسطينية. والإجراءات التي تتخذها السلطة القائمة بالاحتلال لتقويض إقامة الدولة الفلسطينية لا طائل من ورائها. والالتزام الحازم من جانب المجتمع الدولي سيجعل الدولة الفلسطينية حقيقة واقعة قريبا.

ولن يؤدي استمرار همجية قوات الاحتلال إلا إلى المزيد من الوفيات التي لا معنى لها، كما شهدنا نهاية هذا الأسبوع في مخيم النصيرات للاجئين. وهذه الجرائم ضد الإنسانية لا يمكن أن تمر دون عقاب. ونؤكد من جديد التزام الجزائر بتحقيق المساءلة من أجل الذين قُتلوا في النصيرات وفي جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة ومن أجل الأطفال والنساء الفلسطينيين. والمسؤولون عن قتل الفلسطينيين سيواجهون العدالة. ولن يفلت أحد من المحاسبة. ولن يكون أحد فوق القانون.

في الختام، إذا لم تُنفذ أوامر محكمة العدل الدولية ولم يُحاسب المسؤولون عن ذلك، فإن شبح إبادة جماعية أخرى سيلوح في الأفق عاجلاً أم آجلاً. ومن الواضح أنه ما لم تُعالج الأسباب الجذرية للمأساة الفلسطينية على النحو الواجب، فلا مفر من وقوع مآس وكوارث وأعمال قتل جديدة والمزيد من المعاناة. ولذلك، يجب أن يكون هدفنا الأول إنهاء الاحتلال. وسيظل بلدي، الجزائر، ثابتا في دعم الشعب الفلسطيني حتى ينال حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير مصيره وإقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): صوتت المملكة المتحدة مؤيدة لهذا القرار (2735 (2024)) باعتباره خطوة هامة لوضع حد للنزاع المحتدم منذ الهجمات المروعة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وللمضي قدما نحو السلام الدائم.

إن الوضع في غزة كارثي وقد استمرت المعاناة لفترة طويلة جدًا. والاتفاق المطروح على الطاولة أمر طالما دعت إليه المملكة المتحدة. وهو أفضل طريقة لإطلاق سرح الرهائن المتبقين والتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار يؤدي إلى إنهاء الأعمال العدائية بشكل دائم ويُمكن من تحقيق زيادة كبيرة في المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها. وندعو الطرفين إلى اغتنام هذه الفرصة والتحرك نحو سلام دائم، يكفل الأمن والاستقرار للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء.

لقد أُزهقت أرواح كثيرة جدا بالفعل. وهناك حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية في غزة والرهائن محتجزون الآن منذ أكثر من ثمانية أشهر. وسيكون خبر إنقاذ الرهائن الأربعة مصدر ارتياح هائل لعائلاتهم. وقلوبنا أيضا مع عائلات أولئك الذين ما زالوا محتجزين وجميع الأبرياء – الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء – الذين فقدوا أرواحهم بالفعل أو تضرروا جراء النزاع.

يجب علينا أن نكفل إطلاق سراح جميع الرهائن وإنهاء القتال.

وتشيد المملكة المتحدة بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها قطر ومصر والولايات المتحدة في التفاوض على الاتفاق المطروح على الطاولة. ونلاحظ أن إسرائيل قبلت هذا الاتفاق وندعو حماس إلى قبول الشروط وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني والرهائن الذين ما زالوا قيد الاحتجاز. وعندئذ يجب أن نشهد زيادة سريعة في تدفقات المساعدة الإنسانية إلى جميع أنحاء قطاع غزة، اقترانا بفتح جميع المعابر الحدودية وتيسير الحد الأدنى من المتطلبات لتمكين الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية من القيام بعملها.

ولا تزال المملكة المتحدة تؤيد بثبات توفير مسار موثوق به ولا رجعة فيه نحو حل قائم على وجود دولتين تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في سلام ويحقق الأمن لكلتا الدولتين وللمنطقة قاطبة. وكما أوضحنا، يجب أن يشمل السلام المستدام أيضا إنهاء سيطرة حماس على غزة وتقديم الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية حتى

تتمكن من استئناف تولي مسؤوليات الحكم والأمن في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة. والمملكة المتحدة مستعدة لدعم ذلك الحل.

وتدعو المملكة المتحدة منذ وقت طويل إلى إبرام اتفاق مثل الاتفاق المطروح على الطاولة. فقد استمر النزاع لفترة أطول مما ينبغي. وآن الأوان للدبلوماسية الآن أكثر من أي وقت مضى. وحان الآن وقت السلام.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر زملاءنا من الولايات المتحدة على تقديم القرار 2735 (2024)، الذي يكمل الجهود الدبلوماسية الجديرة بالثناء التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة من أجل تحقيق وقف شامل لإطلاق النار في غزة.

لقد صوتت مالطة مؤيدة للقرار لأن الأزمة ما زالت لا تطاق. ونرحب بقدرة المجلس على تأييد قرار يرمي إلى إنهاء دوامة العنف المروعة. وما فتئت مالطة تدعو إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار، وإطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين، والاستجابة للأزمة الإنسانية في غزة على نحو شامل. ونؤيد تماما المبادرات التي تقربنا من الوفاء بهذه الشروط.

ورحبنا يوم السبت بالأنباء التي أفادت بأن القوات الإسرائيلية نجحت في إنقاذ أربعة من الرهائن الذين اختُطفوا خلال هجوم حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن الذين لا يزالون في الأسر فوراً دون قيد أو شرط. بيد أن الصور الملتقطة في أعقاب العملية الإسرائيلية في مخيم النصيرات للاجئين، التي تفيد التقارير بأنه قتل فيها أعداد كبيرة من الفلسطينيين، من بينهم أطفال، صور مروعة حقا. وليست هذه الحادثة معزولة، وتبين مدى المعاناة في غزة. ونشدد بشكل لا لبس فيه على وجوب احترام جميع الأطراف القانون الدولي الإنساني. ونشدد كذلك على ضرورة معالجة الأزمة الإنسانية الكارثية في غزة. ويجب إيصال المساعدة الإنسانية على نطاق واسع إلى قطاع غزة وجميع أنحائه. ومن الأهمية بمكان أن تُوزع المعونة في ظروف آمنة ودون عوائق.

وينبغي أن نكفل الامتثال والتنفيذ الكاملين لقرارات المجلس ذات الصلة وتنفيذ أوامر محكمة العدل الدولية تنفيذا كاملا وفوريا وفعالا. ولا يزال الوصل إلى وقف لإطلاق النار، على النحو المبين في الاقتراح، ضروريا لمعالجة الشواغل الإنسانية المتزايدة والفورية. كما أن الاقتراح المتعلق بوقف إطلاق النار قد يفضي إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من كامل أراضي غزة ويفسح المجال لبذل جهد دولي لإعادة إعمار غزة. والأهم من ذلك، قد يضع الطرفين على الطريق المؤدي إلى إحياء عملية سياسية ذات مصداقية من أجل إحلال سلام دائم ومستدام يستند إلى حل الدولتين. ونحث طرفي النزاع على قبول البنود الواردة في اقتراح وقف إطلاق النار وتنفيذها دون تأخير ودون شروط. فقد حان الوقت لإنهاء المعاناة غير المسبوقة وإعلان عودة الأمل والاستقرار والسلام للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): لقد صوتت سويسرا تأييدا للقرار 2735 (2024) الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية وترحب باتخاذه. وأود أن أشكر وفد الولايات المتحدة على هذه المبادرة.

يدعو القرار الطرفين إلى إبرام وتنفيذ الاقتراح الثلاثي المراحل من أجل وقف لإطلاق النار في غزة دون تأخير أو شروط. فهذه الخطة تمثل حاليا أفضل فرصة لإنهاء العنف المروع المستعر في الشرق الأوسط، الذي أودى بحياة عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين منذ الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والتي ندينها بشدة.

وما برحت سويسرا تدعو جميع الأطراف إلى الاحترام الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ووردت هذه الدعوة بوضوح في القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024). ومن خلال هذا القرار، دعا المجلس إلى وقف فوري لإطلاق النار تحترمه جميع الأطراف ويفضي إلى وقف دائم لإطلاق النار.

ويتفق القرار المتخذ أيضا مع احترام أحكام القانون الدولي. ويدعو الطرفين إلى تنفيذ وقف لإطلاق النار دون تأخير أو شروط، وإطلاق سراح الرهائن، وتيسير إيصال المعونة الإنسانية عبر جميع الطرق ونقاط العبور الممكنة، وكذلك إلى جميع أنحاء قطاع غزة. لكن سويسرا

تأسف أسفا شديدا لأن الدعوة إلى احترام القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لم تحظ في النص الذي تم التصويت عليه اليوم بالاعتراف الذي حظيت به في قرارات سابقة، وذلك على الرغم من طلب عدة وفود، منها وفد بلدنا.

لقد بينت أحداث الأيام القليلة الماضية مرة أخرى أن من الأهمية بمكان أن يحترم طرفا النزاع التزاماتهما بموجب القانون الدولي إذا أريد تجنب إراقة مزيد الدماء ووفاة مزيد من المدنيين. ونشعر بالارتياح لأن أربعة من الرهائن قد جُمع شملهم – بعد شهور طويلة – مع أسرهم وندعو مرة أخرى إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن الذين ما زالوا محتجزين. بيد أننا نشعر بالقلق إزاء العدد الكبير جدا من الضحايا الفلسطينيين الذي أفيد به في الأيام الأخيرة، خاصة خلال عملية الإنقاذ في النصيرات. ونؤكد من جديد على وجوب التمييز دائما بين المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية.

وأكدت سويسرا، بتصويتها الإيجابي اليوم، دعمها للمفاوضات التي تقودها مصر وقطر والولايات المتحدة، التي نشيد بجهودها. والآن ندعو إسرائيل وحماس إلى إبرام الاتفاق وتنفيذه في أقرب وقت ممكن. ويهدف الدعم الجماعي في المجلس لهذا الاتفاق إلى إنهاء المعاناة الإنسانية، ووقف التصعيد المستمر للعنف في المنطقة، وإرساء الأسس للحل القائم على وجود دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام، داخل حدود آمنة ومعترف بها.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمر النزاع المدمر في غزة لفترة طويلة جدا، مع ما ترتب عنه من معاناة كثيرة وخسائر كبيرة في أرواح الأبرياء. فالحالة الإنسانية يعجز اللسان عن وصفها. ولا يزال العديد من الرهائن محتجزين في ظروف مروعة.

وتقدر اليابان تقديرا كبيرا الجهود الدبلوماسية الحثيثة التي تقودها الولايات المتحدة ومصر وقطر. ونعرب عن تأييدنا القوي للاقتراح الثلاثي المراحل الذي وضع الرئيس بايدن خطوطه العريضة. فإذا قبلت حماس الاتفاق والتزم الطرفان فورا وبإخلاص بالتفاوض على أساس هذا الاقتراح، سيتحقق أخيرا وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن اللذين طال انتظارهما. وهذا ما ينبغي لمجلس الأمن أن يدعو إليه الآن. ولهذا السبب، صوتنا مؤيدين للقرار 2735 (2024) الذي اقترحته الولايات المتحدة.

لقد اتُخذ القرار ويجب أن نغتنم هذه الفرصة. وتأمل اليابان أن يساعد هذا الإعلان القوي عن المجلس الأطراف في نهاية المطاف في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار يسمح بإطلاق سراح جميع الرهائن وتدفق المساعدات الإنسانية الحيوية على نطاق واسع.

واضطلع مجلس الأمن اليوم بمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين بالإعراب عن رغبتنا القوية في رؤية نهاية لحلقة العنف المفرغة. ويجب أن يكون المجلس على استعداد لاتخاذ الإجراء اللازم مرة أخرى، تماما كما فعلنا اليوم. فسكان غزة والرهائن الذين ما زالت حماس تحتجزهم يعولون علينا.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): صوتت سلوفينيا مؤيدة للقرار 2735 (2024) الذي يركز على اتفاق الوقف الشامل لإطلاق النار في غزة. ونود أن نشكر الولايات المتحدة، بوصفها واضعة المسودة الأولى، على جهودها.

منذ بداية النزاع، ما فتئت سلوفينيا تدعو المجلس إلى أن يتكلم بصوت قوي وموحد بشأن هذه المسألة. ونعتقد أن نداءات المجتمع الدولي وجهود الوسطاء والجهود الثنائية متشابكة وينبغي أن يعزز بعضها بعضا. ونقدر أيما تقدير تصميم مصر وقطر والولايات المتحدة على التوصل إلى هذا الاتفاق.

إن مجلس الأمن هو الهيئة الرئيسية المكلفة بصون السلام والأمن الدوليين. وينبغي أن يكون صوته واضحا وموحدا. ولذلك، نرحب بالقرار المقدم اليوم والذي يهدف إلى الحصول على تأييد المجلس لهذا الاتفاق. وندعو كلا الطرفين إلى قبوله وتنفيذه بشكل كامل وفوري.

ونكرر دعوتنا المستمرة إلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، احتراما كاملا. والقانون الدولي واضح. فهو يحظر أخذ الرهائن؛ ويحظر منع

وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين والهجمات على العاملين في المجال الإنساني؛ ويشمل الحق في العودة الطوعية للنازحين. ووجهة نظري هي أن العديد من عناصر هذا الاتفاق ينبغي أن تكون قيد التنفيذ بالفعل، كما كان ينبغي أن يكون الحال بالنسبة لتنفيذ قرارات المجلس الثلاثة السابقة إلى جانب أوامر محكمة العدل الدولية بشأن التدابير التحفظية.

وما فتئنا نقول منذ شهور إن المعاناة في غزة يجب أن تنتهي. وظللنا ندعو باستمرار إلى الإفراج الفوري عن الرهائن. غير أن العمليات العسكرية لإطلاق سراح الرهائن التي تسفر عن مقتل وإصابة مئات المدنيين، كما كان الحال في العملية التي نُفذت في مخيم النصيرات للاجئين يوم السبت، لا يمكن أن تكون الوضع الطبيعي الجديد. وتنطبق مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أيضا على عمليات إنقاذ الرهائن. وحرمان المدنيين من المساعدة، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن؛ وقتل العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة؛ واستهداف مباني الأمم المتحدة؛ وحصار المستشفيات؛ وبتر أطراف الأطفال دون تخدير؛ والنساء اللائي يلدن دون مساعدة مناسبة؛ والمقابر الجماعية؛ واستهداف المناطق المدنية في غزة وإسرائيل ومهاجمتها وتدميرها – كلها أشياء ينبغي ألا تحدث.

إن صور الأطفال – وبعضهم ولدوا خلال هذه الحرب – وهم يموتون بسبب سوء التغذية ستُسجل في التاريخ بوصفها نزاعا كان ينبغي للمجلس أن يمنعه. ولذلك، ندعو مرة أخرى إلى وقف فوري لإطلاق النار باعتباره خطوة أولى نحو تحقيق حل شامل.

ولهذا السبب، نؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة. ولهذا السبب، نشدد على التزامنا بحل الدولتين، على أساس حدود ما قبل عام 1967 وتوحيد قطاع غزة مع الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تحت قيادة السلطة الفلسطينية.

للجميع أدوار يتعين عليهم القيام بها، وكل خطوة تُتخذ تسهم في عملية السلام. ونرى أن السبيل الوحيد لتحقيق ذلك السلام هو قيام دولتين متساويتين وذواتي سيادة. ولهذا السبب، اعترف بلدي في الأسبوع الماضي بفلسطين بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة وندعو الآخرين إلى أن يحذوا حذونا حتى تتمكن الأجيال المقبلة في إسرائيل وفلسطين من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن ورخاء.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن النزاع في غزة مستمر منذ أكثر من ثمانية أشهر، ما أسفر عن مقتل أكثر من 37 000 فلسطيني وأدى إلى كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل لأكثر من مليوني شخص. وتسبب الهجوم الواسع النطاق الذي شنته إسرائيل على رفح وهجومها على مخيم النصيرات للاجئين خلال اليومين الماضيين في وقوع خسائر فادحة إضافية.

وفي مواجهة هذه المأساة الإنسانية، توصل المجتمع الدولي منذ وقت طويل إلى توافق في الآراء بأغلبية ساحقة. فقد اتخذ كل من مجلس الأمن والدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة قرارات متعددة تتضمن مطالب واضحة، وهي: وقف فوري ودائم وغير مشروط لإطلاق النار؛ والإفراج الفوري عن المحتجزين الفلسطينيين وجميع الرهائن؛ وضمان دخول إمدادات الإغاثة الإنسانية الكافية إلى غزة بلا عوائق وإيصالها في الوقت المناسب إلى المحتاجين؛ وحماية المدنيين؛ والمساءلة الصارمة عن الأعمال التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني في غزة.

وفي 31 أيار/مايو، أعلن رئيس الولايات المتحدة اقتراح وقف إطلاق النار في غزة. وقدمت الولايات المتحدة بعد ذلك نص القرار 2735 (2024) إلى مجلس الأمن وحثت إسرائيل وحماس على قبول الاقتراح وطالبت بتنفيذه الكامل والفوري وغير المشروط.

وسيكون من المنطقي أكثر أن تتوصل الأطراف المعنية إلى اتفاق أولا، ثم يتخذ مجلس الأمن إجراء لإقراره. غير أنه إذا كانت إجراءات المجلس في هذه الحالة ستفضي إلى التوصل إلى اتفاق ووقف فوري ودائم لإطلاق النار، فإنها خطوات إيجابية.

واستنادا إلى آراء أعضاء المجلس، نقح مقدم مشروع القرار نص القرار ولكن لا يزال هناك الكثير من أوجه الغموض. ولا تزال لدينا

شواغل معقولة بشأن ما إذا كانت الأطراف الرئيسية ستقبل اقتراح وقف إطلاق النار وما إذا كان بالإمكان تنفيذ الترتيب الثلاثي المراحل بسلاسة. ونلاحظ أيضا أن القرار ينص على أنه إذا تجاوزت المرحلة الأولى من المفاوضات ستة أسابيع، فإن وقف إطلاق النار سيستمر ما دامت المفاوضات مستمرة وما دامت الأطراف المعنية مستعدة للعمل لضمان استمرار المفاوضات إلى حين التوصل إلى اتفاق.

وأشار مقدمو مشروع القرار أيضا إلى أن إسرائيل قبلت اقتراح وقف إطلاق النار. ونفهم أنه بمجرد التوصل إلى وقف إطلاق النار، لن يُستأنف القتال. وما فتئت الصين وأعضاء المجلس يدعون بقوة منذ شهور إلى الإقرار الفوري لوقف دائم لإطلاق النار، وكان ذلك أيضا أقصى آمال سكان غزة الذين يعانون معاناة شديدة. ونظرا للحاجة الملحة إلى الحيلولة دون استمرار عمليات القتل وتخفيف وطأة الكارثة الإنسانية، صوتت الصين مؤيدة للقرار.

إن جميع قرارات المجلس ملزمة قانونا. والقرار المتخذ للتو له نفس القوة الملزمة للقرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) – وكلها ينبغي تنفيذها تنفيذا كاملا وفعالا. ونأمل أن يبذل مقدم مشروع القرار جهودا مخلصة وأن يعمل بطريقة محايدة ومسؤولة في الدعوة إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار. وستعمل الصين مع جميع الأطراف للضغط من أجل وضع حد للقتال في غزة مبكرا وإعادة القضية الفلسطينية – الإسرائيلية إلى المسار الصحيح للحل القائم على وجود دولتين في أقرب وقت ممكن.

السيدة بيرسود (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد انقضى نحو 247 يوما منذ هجوم حماس المروع على إسرائيل ومنذ أن شنت إسرائيل حربا على غزة، لم يسبق لها مثيل من حيث النطاق والتأثير. عدد القتلى في تلك الحرب مذهل، حيث قتل آلاف الفلسطينيين بطرق همجية. الحالة الإنسانية كارثية، وباتت غزة هاوية من الدمار. وعلى الرغم من اتخاذ كل من مجلس الأمن والجمعية العامة قرارات، تدعو، في جملة أمور، إلى حماية المدنيين ووقف إطلاق النار، استمرت الحرب، واستمرت المخاطر الجسيمة التي يواجهها المدنيون.

اليوم، صوتت غيانا لصالح القرار الذي قدمته الولايات المتحدة (القرار 2735 (2024)) لأننا اعتبرناه إسهاما قيما آخر، هذه المرة من الولايات المتحدة ومصر وقطر، نحو تحقيق نهاية الحرب وتقديم الإغاثة لمئات الآلاف من المدنيين الذين يعانون في غزة وللرهائن الإسرائيليين وأسرهم.

وعلى وجه التحديد، تلاحظ غيانا أن اقتراح وقف إطلاق النار الذي يتناوله القرار يتفق بعدة طرق مع القرارات السابقة التي اتخذها المجلس. ومع ذلك، لا يزال من الأهمية بمكان أن يضاعف مجلس الأمن، تمشيا مع مسؤوليته الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين، جهوده من أجل التوصل العاجل إلى وقف لإطلاق النار، وإطلاق سراح جميع الرهائن في غزة والفلسطينيين المحتجزين بصورة غير قانونية، وزيادة المساعدات الإنسانية في غزة. تلك هي الخطوات اللازمة لتقديم الإغاثة الفورية للمدنيين الذين دمرتهم حرب إسرائيل المستمرة منذ ثمانية أشهر على غزة. وتلك الخطوات أساسية أيضا لإعادة إعمار غزة، وعلى نطاق أوسع، لإحياء رؤية الحل القائم على وجود دولتين، وهو الحل العادل والشامل الوحيد للقضية الفلسطينية.

وإذ أيدت غيانا القرار الذي اتخذ اليوم، نود أن نفكر مليا في ثلاثة عناصر رئيسية غير مدرجة في هذا القرار، ولكنها تستحق اهتماما مستمرا.

أولا، تم النظر في هذا القرار في سياق الحالة الإنسانية الأليمة في غزة، وهي واحدة من أفظع عواقب الحرب. وبالنسبة لغيانا، ينظر من الناحية المنطقية إلى اقتراح وقف إطلاق النار على أنه استجابة لجملة أمور منها الحالة الإنسانية غير المسبوقة في غزة.

ثانيا، نكرر مطالبتنا بالتقيد بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وكما أشارت غيانا باستمرار، تتسم الحرب بانتهاك القانون الدولي مع إفلات واضح من العقاب. وفي ذلك السياق، من المهم التأكيد باستمرار على التزامات الأطراف بالامتثال الصارم للقانون الدولي. وينبغي لمجلس الأمن أن يكون الصوت الرئيسي في هذا الصدد.

ثالثا وأخيرا، بينما نرحب باقتراح وقف إطلاق النار، يجب على المجلس نفسه أن يواصل المطالبة بشكل لا لبس فيه بوقف دائم لإطلاق النار.

وفي الختام، تشدد غيانا على أن اتخاذ هذا القرار لا يلغي مسؤولية المجلس عن تحقيق نهاية عادلة للحرب. يجب أن يواصل المجلس العمل الدؤوب لوضع حد للحرب وضمان المساءلة عن جميع الفظائع التي ارتكبت خلالها. وعلينا أيضا أن نضاعف الجهود لرسم طريق نحو التنفيذ السريع للحل القائم على وجود دولتين. وغيانا ملتزمة، كما كانت دائما، بتلك الأهداف.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): صوتت إكوادور مرة أخرى لصالح السلام. وقد أيدت هذا القرار (القرار 2735 (2024)) لأنها تعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن إسماع صوته دعما لاقتراح يمكن أن يوقف الحرب أخيرا. هذا الاقتراح، الذي يجب أن يقبله الطرفان، سيضع موضع التنفيذ وقفا فوريا وكاملا لإطلاق النار، ويسمح بإطلاق سراح الرهائن وييسر تخفيف الحالة الإنسانية المروعة للمدنيين في غزة. ويتوخى تنفيذ جميع مراحل هذا الاقتراح أيضا الشروع في خطة لإعادة إعمار غزة ويرفض أي محاولة لإجراء تغيير على مستوى الإقليم أو تغيير ديموغرافي في قطاع غزة.

هذه الحرب، التي بدأت بالأعمال الإرهابية التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي لن تتوقف إكوادور عن إدانتها، لا تزال تسبب الكثير من الألم والمعاناة. ولذلك، يعتقد بلدي أن الاقتراح المقدم في 31 أيار/مايو فرصة يجب اغتنامها لوقف دوامة العنف. ويجب أن نعمل الآن لضمان أن تكون هذه هي الحرب الأخيرة في هذا الصراع الطويل وخطوة نحو حل سلمي تفاوضي ونهائي وعادل للطرفين، مع وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة.

السيد سوا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): تود سيراليون أن تشكر الولايات المتحدة على مبادرتها بالعمل بشأن هذا القرار (القرار 2735 (2024)). كما ننوه وندعم الجهود الدبلوماسية الجارية التي تقودها قطر ومصر والولايات المتحدة بهدف التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع.

وترقبا لتلك النتيجة صوتت سيراليون لصالح القرار الذي نظر فيه للتو. وكما ذكرنا سابقا في مجلس الأمن، تتشاطر سيراليون الرأي القائل بأن إجراءات المجلس ينبغي أن تكمل الجهود الدبلوماسية الجارية التي من شأنها أن تسفر عن اتفاق مجد من أجل سلام مستدام.

وفي حين أننا لا نتفق مع جميع عناصر القرار، فمن المهم أن نحث كلا من إسرائيل وحماس، بوصفنا الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، على اغتنام هذه الفرصة للمشاركة بشكل مجد والالتزام باتفاق يؤدي إلى وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن وتبادل الأسرى الفلسطينيين، والسماح بالتوزيع الفعال للمساعدات الإنسانية على نطاق واسع في جميع أنحاء قطاع غزة، وإعادة إعمار غزة وتحقيق حل الدولتين.

إن النتيجة الأخيرة للغارة الإسرائيلية الواسعة النطاق على وسط غزة في 8 حزيران/يونيه 2024 لإطلاق سراح أربعة رهائن احتجزتهم حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 مؤشر على أنه إلى أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق شامل، فإن هذه العمليات سوف تستمر مع ما يترتب عليها من عواقب وخيمة على السكان المدنيين.

ولتجنب وقوع كوارث في المستقبل ووضع حد لهذا الصراع الوحشي، تكرر سيراليون التأكيد على ضرورة أن تحترم أطراف الصراع جميع القرارات التي اتخذها المجلس وتنفذها، وأن تحترم القانون الدولي، وأن تمتثل لجميع تدابير محكمة العدل الدولية. ويحدونا أمل صادق في أن تأتي أطراف النزاع إلى طاولة المفاوضات وهي تتحلى بمشاعر التعاطف والمرونة وبعد النظر بعناية في تأثير النزاع على النساء والأطفال والمسنين وغيرهم من الفئات الضعيفة التي كانت منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ضحية لأعمالها. وتؤكد سيراليون من جديد التزامها الثابت بهذه القضية، إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ودائم.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): امتنعت روسيا عن التصويت على قرار مجلس الأمن المقدم من الولايات المتحدة

والذي يؤيد اقتراح الوسطاء بشأن وقف إطلاق النار في غزة (القرار 2735 (2024)).

منذ بداية التصعيد في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ما فتئنا ندعو باستمرار وبلا تردد إلى حتمية التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، وإلى إطلاق سراح الرهائن وتطبيع الحالة الإنسانية في غزة. وقد رحبنا دائما بأي جهود دبلوماسية ميدانية ترمي إلى وقف إطلاق النار، وفق معايير مقبولة لكلا الجانبين.

وفي الوقت نفسه، لدينا عدة تساؤلات بشأن قرار الولايات المتحدة الذي يرحب فيه المجلس بالتوصل إلى اتفاق لا تزال معالمه النهائية مجهولة للجميع، ربما باستثناء الوسطاء أنفسهم. فالمعلومات المتداولة في المصادر المفتوحة متناقضة تماما. ولم يبلغ مقدمو مشروع القرار مجلس الأمن بتفاصيل الاتفاقات. ونحن مُطالبون أساسا بالموافقة على شيء دون معرفة حقيقته. ولم تكن هناك عملية مفاوضات بالمعنى الدقيق للكلمة بشأن القرار. وعرض مقدمو مشروع القرار صيغًا مختلفة للنص النهائي، داعين في الواقع أعضاء المجلس إلى إقراره تحت ضغط الوقت. وقد طُلب من حماس قبول ذلك الاتفاق المزعوم. ولكن لم يتضح حتى الآن ما إذا كانت إسرائيل قد وافقت رسميا، كما هو منصوص عليه في القرار، على الاتفاق الذي اقترحه الرئيس بايدن بالنظر إلى تصريحات إسرائيل العديدة حول مواصلة الحرب حتى هزيمة حماس تماما. فما الذي وافقت عليه إسرائيل على وجه التحديد؟ ربما سنسمع الإجابة على هذا السؤال من الممثل الإسرائيلي اليوم.

إننا مقتنعون بأنه ينبغي لمجلس الأمن ألا يؤيد اتفاقات ذات معايير غامضة ومن دون ضمانات لتنفيذها على أرض الواقع أو أي فهم واضح لآراء الأطراف نفسها بشأنها. وفي جوهر الأمر، فإن المجلس يمنح تفويضًا مطلقًا ويؤيد خطة ما دون معرفة التفاصيل. والمعايير المدرجة في الفقرات الثلاث ليست بتفاصيل. ومنذ بدء التصعيد في غزة، اتخذ المجلس بالفعل ثلاثة قرارات (القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024))، لم تُنفذ حتى الآن إلا على الورق. وقرار اليوم هو الرابع. ولا يمكن أن يوصف ذلك بالاتجاه الإيجابي. واتخاذ مجلس الأمن لقرار مشكوك في مضمونه إلى حد ما ولا يتضمن مطالبة واضحة بوقف فوري ودائم لإطلاق النار يقوض سلطته باعتباره الهيئة الرئيسية لصون السلام والأمن الدوليين.

ولم نستخدم حق النقض ضد القرار لمجرد أننا نفهم أنه يحظى بدعم العالم العربي. ومع ذلك، تبقى جميع الأسئلة التي حددناها قائمة ويجب الإجابة عنها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

أعربت جمهورية كوريا مرارا وتكرارا عن دعمها القوي للجهود الدبلوماسية التي تبذلها البلدان المعنية، بما فيها الولايات المتحدة ومصر وقطر، للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن. وتُثبت الضربات الجوية الأخيرة على مخيمات اللاجئين والعملية الضخمة لإنقاذ الرهائن، والتي أسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين، مرة أخرى حتمية إتمام الاتفاق في أقرب وقت ممكن. فالمزيد من التردد يعني المزيد من الوفيات.

وصوتت جمهورية كوريا اليوم مؤيدة للقرار الذي اقترحته الولايات المتحدة (القرار 2735 (2024)) على أمل صادق في أن يؤدي القرار بشكل عاجل إلى آثار إيجابية على أرض الواقع من خلال الضغط على الطرفين – ولا سيما حماس – لقبول وتنفيذ شروط الاتفاق. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تظل إسرائيل وفية لكلمتها وتبقى ملتزمة بالاقتراح المقبول. وينبغي ألا تكون هناك أي اعتبارات أخرى لها أولوية تفوق أرواح الأبرياء، بمن فيهم الرهائن الإسرائيليون والمدنيون الفلسطينيون في غزة.

وتأمل جمهورية كوريا أن يؤدي اتخاذ القرار اليوم إلى نتيجة ملموسة على أرض الواقع، بما في ذلك التمكين من زيادة المساعدات الإنسانية زيادة هائلة. إن المعاناة الإنسانية التي يسببها هذا النزاع ببساطة لا تطاق. وكما قال الرئيس بايدن في 31 أيار/مايو، فقد حان الوقت لإنهاء هذه الحرب.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثلة إسرائيل.

السيدة شابير بن نفتالي (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): منذ الأيام الأولى التي تلت الاجتياح الذي قامت به حماس والمجزرة الوحشية التي ارتكبتها في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، كانت أهداف إسرائيل واضحة جدا: إعادة جميع رهائننا إلى الوطن وتفكيك قدرات حماس. وإسرائيل ملتزمة بهذه الأهداف: تحرير جميع الرهائن وتدمير قدرات حماس العسكرية وقدرتها على الحكم وضمان ألا تشكل غزة تهديدًا لإسرائيل في المستقبل. وكما رددنا مراراً وتكراراً في نفس هذه القاعة: بمجرد تحقيق هذه الأهداف، ستنتهي الحرب. فإذا أطلقت حماس سراح الرهائن واستسلمت، لن تكون هناك حاجة لإطلاق رصاصة أخرى. ولكن للأسف، رفضت حماس القيام بذلك خلال الأشهر الثمانية الماضية. وإجمالا، لا تزال حماس تحتجز 120 رهينة في ظروف مروعة. وحتى يومنا هذا، تواصل حماس إطلاق الصواريخ على البلدات والمدن الإسرائيلية لتحقيق هدفها المتمثل في قتل كل إسرائيلي.

إن حماس هي التي تمنع انتهاء هذه الحرب – حماس فقط، وحماس وحدها. إن جهاديي الإبادة الجماعية هم من بدأوا هذه الحرب وهم من اختاروا إطالة أمدها. ويجب ممارسة الضغط على حماس ويجب توجيه اللوم إلى من يستحق اللوم – إلى إرهابيي حماس. وقد اتخذ المجلس ثلاثة قرارات تدعو إلى إطلاق سراح الرهائن (القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024))، وفي كل مرة تجاهلت حماس الطلب تماما. ولا تكترث حماس بما سيقوله المجلس لأن المجلس لم يحمّلها قط المسؤولية عن جرائمها. وكان ينبغي أن يبدأ الضغط على الإرهابيين منذ فترة طويلة، ولكن لم يفت الأوان بعد – ويجب أن يبدأ ذلك الآن.

وقد أثبت رفض حماس إطلاق سراح الرهائن من خلال الدبلوماسية أن الجهود المبذولة لإعادة رهائننا إلى الوطن يجب أن تشمل أيضاً الوسائل العسكرية. وكان يوم السبت الماضي خير مثال على كيفية تحقيق ذلك. فقد أنقذ جيش الدفاع الإسرائيلي أربعة رهائن من غزة نتيجة عملية بطولية. وكان هؤلاء الرهائن – نوا أرغاماني وألموغ مائير جان وأندريه كوزلوف وشلومي زيف – محتجزين في مبانٍ سكنية لدى عائلات فلسطينية. وبينما كان الإرهابيون يحرسون الرهائن، كان المدنيون في غزة سجانيهم. وأولئك الذين يُسمون بالمدنيين الأبرياء لا يتعاونون مع الإرهابيين فحسب، بل يتواطؤون في جرائمهم الشنيعة. وكما شهد العالم يوم السبت، فإن الجنود الإسرائيليين هم الذين ضحوا بأرواحهم من أجل إعادة رهائننا إلى ديارهم، بينما تضحي حماس عمداً بأطفال غزة لمنعنا من إنقاذ الرهائن. وتأسف إسرائيل لأي ضرر يلحق بالمدنيين ولكن يجب التأكيد على أن الفلسطينيين الذين يتعاونون مع حماس ويشاركون في جرائم الحرب التي ترتكبها متورطون في ذلك. وهذا هو الواقع الذي نواجهه. إن الخسائر في الأرواح في غزة مأساة، ولكن إذا لم يوجه الأعضاء اللوم إلى حماس، فإنهم يساعدونها على تحقيق استراتيجيتها.

وتتمسك إسرائيل بمبادئها التي لم تتغير. وسنستمر حتى يتم إعادة جميع الرهائن وتفكيك قدرات حماس العسكرية وقدرتها على الحكم. وكانت تلك هي أهدافنا منذ اليوم الأول. وكما قال الرئيس بايدن في 31 أيار/مايو، يجب ألا تبقى حماس في السلطة. ولن تسمح إسرائيل لحماس بإعادة تسليح نفسها أو إعادة تجميع صفوفها حتى لا تشكل غزة تهديدا لإسرائيل. وهذا هو الهدف الثابت الذي عقدنا العزم على تحقيقه. ويعني ذلك أيضًا أن إسرائيل لن تدخل في مفاوضات لا معنى لها ولا نهاية، لها يمكن أن تستغلها حماس كوسيلة للمماطلة لكسب الوقت.

إن حماس هي المسؤولة الوحيدة عن هذه الحرب. فقد غزت إسرائيل وذبحت الأبرياء وأخذت مئات الرهائن. وتواصل احتجاز أحبائنا في غزة وتواصل استهداف إسرائيل. وتستخدم سكان غزة كدروع بشرية، بينما تواصل السعي لتحقيق أهدافها في الإبادة الجماعية. وقد حان الوقت لكي يحاسب المجلس حماس أخيرا وأن يوجه اللوم إلى من يستحق اللوم أخيرا وأن يدين الإرهاب أخيرا. ومن واجب المجلس أن يمارس ضغطا لا هوادة فيه على إرهابيي حماس وأن يكفل عودة جميع الرهائن إلى ديارهم.

رُفعت الجلسة الساعة 16/40.